# وزارة العدل تردّ على بيان الهيئة الوطنية للمحامين

في ردّها على البيان الصادر عن الهيئة الوطنية للمحامين بتاريخ 11 سبتمبر 2024، ذكرت وزارة العدل بالتزامها الراسخ باحترام القانون ودعم الحماية القضائية للحقوق والحريات العامة والفردية.

ونفت الوزارة، في بلاغ لها، ماوصفته بالإدّعاءات مهما كان مأتاها بوجود انتهاكات جسيمة مسلّطة على المحامين أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم أو بمناسبتها سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية أو حرمانهم من حق الاطّلاع على الملفّات القضائية أو الترافع أو زيارة موكّليهم.

كما أكّدت على أن حقّ الدّفاع يمارس في كنف الاحترام التام للقانون ووفقا للضوابط المقرّرة به، وأنّ التتبّعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف آخر.

وشدّدت وزارة العدل على احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتّخذة في شأن تلك التجاوزات وتمسّكها المطلق

ليلى جفّال

بضمانات استقلاليّة القضاء وحق الدفاع في إطار المساواة التامّة بين الجميع والامتثال لعلويّة القانون.

وأكّدت على أنها تبقى حريصة كل الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي بها جديرة وأهمية الدور الذي تضطلع به، كمكوّن من مكوّنات الأسرة القضائية للارتقاء بالمنظومة القضائية بما ينسجم مع برامج الإصلاح والتّطوير، والتصدّي طبق القانون ضدّ أي اعتداء يتعرّض له السادة المحامون أو ينال من اعتبارهم.

وجددت حرصها على الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها السابقة مع الهياكل المهنية الممثلة للمحامين والتفاعل إيجابيا في حدود الإمكانيّات المتاحة كل ذلك في إطار النهج التشاركي الذي دأبت الوزارة على السير فيه فيما يتعلّق بمشاغل المحامين ذات العلاقة بقوانين المهنة وتيسير ظروف مباشرتهم لمهامهم بالمحاكم في إطار الارتقاء بالمنظومة القضائية بما يستجيب لتطلعات المتقاضين في عدالة ناجعة وناجزة وميسّرة.

وكان مجلس الهيئة الوطنية للمحامين، قد قرّر حمل الشارة الحمراء لمدة أسبوع بداية من يوم 16 وإلى غاية 20 سبتمبر الجاري احتجاجا على ما اعتبره " تضييقات مسلطة على المحامين أثناء أدائهم لمهامهم ".

ولفت المجلس في بيان له إلى " معاينته لانتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين أثناء أدائهم لمهامهم من حرمان البعض منهم من حق الاطلاع على الملفات القضائية وحق الترافع وحق زيارة موكليهم والتضييق عليهم وتعمد إهانتهم والاعتداء عليهم والمساس من كرامتهم واعتبارهم أثناء قيامهم بمهامهم لدى الوحدات الأمنية والسجنية، وتهديد البعض الآخر بالملاحقات والعقوبات الجزائية بمناسبة ترافعهم في بعض القضايا"

## وزارة العدل :

# « حق الدفاع يمارس في كنف الاحترام التام للقانون»

ذكرت وزارة العدل في بيان لها امس الاحد 15 سبتمبر 2024، في رد لها على ما ورد بالبيان الصادر عن الهيئة الوطنية للمحامين بتاريخ 11 سبتمبر 2024، بالتزامها الراسخ باحترام القانون ودعم الحماية القضائية للحقوق والحريات العامة والفردية، عمادها في ذلك قضاء نزيه ومستقل وحق دفاع مكفول ونفاذ للعدالة ميسّر وفقا لما نصّت عليه أحكام الدستور والمواثيق الدولية والتشاريع الجاري بها العمل.

ونفت الوزارة «كل الإدّعاءات مهما كان مأتاها بوجود انتهاكات جسيمة مسلّطة على المحامين أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم أو بمناسبتها سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية أو حرمانهم من حق الاطّلاع على الملفّات القضائية أو الترافع أو زيارة موكّليهم».

وأكدت الوزارة أن «حقّ الدّفاع يمارس في كنف الاحترام التام للقانون ووفقا للضوابط المقرّرة به. وأنّ التتبّعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف آخر».

من جهة اخرى فقد شددت الوزارة على احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتّخذة في شأن تلك التجاوزات وتمسّكها المطلق بضمانات إستقلاليّة القضاء وحق الدفاع في إطار المساواة التامّة بين الجميع والامتثال لعلويّة القانون.

كما اكدت أنها « تبقى حريصة كل الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي بها جديرة وأهمية الدور الذي تضطلع به، كمكوّن من مكوّنات الأسرة القضائية للارتقاء بالمنظومة القضائية بما ينسجم مع برامج الإصلاح والتّطوير، والتصدّي طبق القانون ضدّ أي إعتداء يتعرّض له السادة المحامين أو ينال من اعتبارهم».

وقالت وزارة العدل في ذات البيان انهت تحرص على الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها السابقة مع الهياكل المهنية الممثلة للمحامين والتفاعل إيجابيا في حدود الإمكانيّات المتاحة كل ذلك في إطار النهج التشاركي الذي دأبت الوزارة على السير فيه فيما يتعلّق بمشاغل المحامين ذات العلاقة بقوانين المهنة وتيسير ظروف مباشرتهم لمهامهم بالمحاكم في إطار الارتقاء بالمنظومة القضائية بما يستجيب لتطلعات المتقاضين في عدالة ناجعة وناجزة وميسّرة.

MINISTÈRE DE LA JUSTICE

# « Les poursuites contre certains avocats s'appuient sur des faits pénalement répréhensibles »

Le ministère a affirmé qu'il n'existe ni atteintes ni menaces de poursuites pénales à leur encontre dans le cadre de l'exercice de leurs fonctions, que ce soit par les tribunaux ou par les établissements pénitentiaires ou de réhabilitation.

Le ministère de la Justice a démenti, dans une déclaration publiée hier, les allégations selon lesquelles de graves violations auraient été commises contre des avocats.

Le ministère a affirmé qu'il n'existe ni atteintes ni menaces de poursuites pénales à leur encontre dans le cadre de l'exercice de leurs fonctions, que ce soit par les tribunaux ou par les établissements pénitentiaires ou de réhabilitation.

Il a aussi nié avoir privé ceux-ci de leur droit d'accès aux dossiers judiciaires, de plaider ou de rendre visite à leurs clients. Le droit de défendre s'exerce en total respect de la loi et conformément aux règles établies, affirme le département, précisant que les poursuites pénales en cours contre certains avocats s'appuient sur des faits pénalement répréhensibles.

Le département a insisté sur son respect de la loi et des procédures, ainsi que sur son engagement à garantir l'indépendance du pouvoir judiciaire et le droit à la défense dans le cadre de l'égalité pour tous.

# وزارة العدل تنفي وجود انتهاكات جسيمة مسلّطة على المحامين

16:15 2024/09/15

**نفت وزارة العدل في بيان لها، اليوم الأحد، كلّ ما وصفتها بـ "الإدّعاءات مهما كان مأتاها" بوجود انتهاكات جسيمة مسلّطة على المحامين أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم أو بمناسبتها سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية أو حرمانهم من حق الاطّلاع على الملفّات القضائية أو الترافع أو زيارة موكّليهم.**

وأكّدت الوزارة على أنّ "حقّ الدّفاع يُمارس في كنف الاحترام التام للقانون ووفقا للضوابط المقرّرة به"، وأنّ "التتبّعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف آخر"، وفق نصّ البيان.

وشدّدت وزارة العدل على "احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتّخذة في شأن تلك التجاوزات وتمسّكها المطلق بضمانات استقلاليّة القضاء وحق الدفاع في إطار المساواة التامّة بين الجميع والامتثال لعلويّة القانون".

وأكّدت أيضا على أنّها "تبقى حريصة كلّ الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي بها جديرة وأهمية الدور الذي تضطلع به، كمكوّن من مكوّنات الأسرة القضائية للارتقاء بالمنظومة القضائية بما ينسجم مع برامج الإصلاح والتّطوير، والتصدّي طبق القانون ضدّ أي اعتداء يتعرّض له السادة المحامين أو ينال من اعتبارهم"، وفق تأكيدها.

وأشارت الوزارة في بيانها، إلى حرصها على "الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها السابقة مع الهياكل المهنية الممثلة للمحامين والتفاعل إيجابيا في حدود الإمكانيّات المتاحة كل ذلك في إطار النهج التشاركي الذي دأبت الوزارة على السير فيه فيما يتعلّق بمشاغل المحامين ذات العلاقة بقوانين المهنة وتيسير ظروف مباشرتهم لمهامهم بالمحاكم في إطار الارتقاء بالمنظومة القضائية بما يستجيب لتطلعات المتقاضين في عدالة ناجعة وناجزة وميسّرة"، وفق ما ورد في نصّ البيان.

babnet.net

# وزارة العدل ترد على هيئة المحامين وتنفي وجود انتهاكات مسلطة على المحامين

4–6 minutes

---

Babnet

Babnet Tunisie

وزارة العدل ترد على هيئة المحامين وتنفي وجود انتهاكات مسلطة على المحامين

img src=http://www.babnet.net/>
images/3b/66e6f9dc0eeb29.71899010_ehoqmfgnpljik.jpg width=100
<align=left border=0

Publié le Dimanche 15 Septembre 2024 - 16:22

**نفت وزارة العدل، في بيان أصدرته اليوم الأحد، الإدّعاءات بوجود انتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين، أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم، سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية، أو حرمانهم من حق الاطلاع على الملفات القضائية أو الترافع أو زيارة موكّليهم.**

وأكدت الوزارة، أن حقّ الدّفاع يمارس في كنف الاحترام التام للقانون، ووفقا للضوابط المقرّرة به، وأنّ التتبّعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي، شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف آخر.

---

# ...ردت على هيئة المحامين..وزارة العدل تنفي وجود انتهاكات مسلطة على المحامين

**وطنية (/ar/الاخبار/وطنية)** / الأحد، 15 سبتمبر 2024 19:03

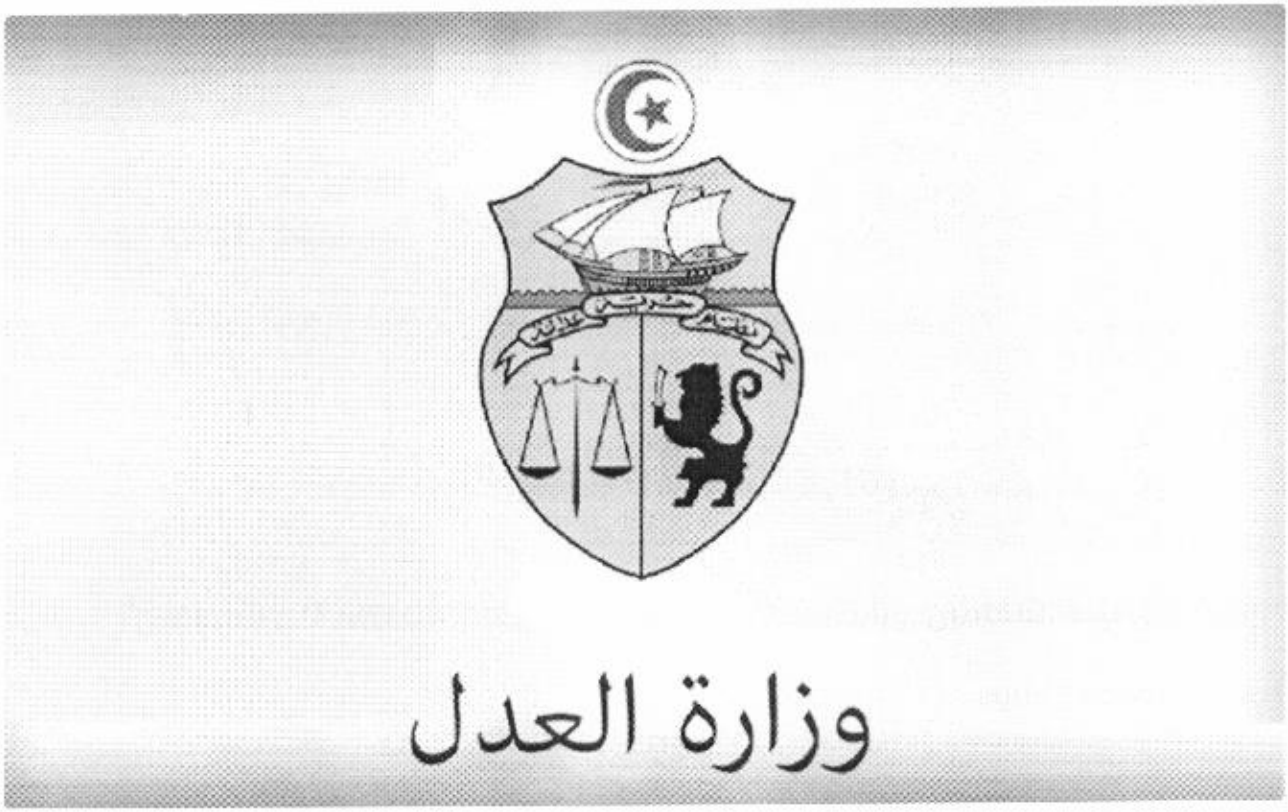


نفت وزارة العدل، في بيان أصدرته اليوم الأحد، الإدّعاءات بوجود انتهاكات جسيمة مسلّطة على المحامين، أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم، سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية، أو حرمانهم من حق الاطّلاع على الملفّات القضائية أو الترافع أو زيارة موكّليهم.

وأكدت الوزارة، أن حقّ الدّفاع يمارس في كنف الاحترام التام للقانون، ووفقا للضوابط المقرّرة به، وأنّ التتبّعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي، شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف آخر.

وشددت على احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتّخذة في شأن تلك التجاوزات، وتمسّكها بضمانات استقلاليّة القضاء وحق الدفاع، في إطار المساواة التامّة بين الجميع والامتثال لعلويّة القانون، مؤكدة الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي جديرة بها، نظرا لأهمية الدور الذي تضطلع به كمكوّن من مكوّنات الأسرة القضائية في الارتقاء بالمنظومة القضائية، بما ينسجم مع برامج الإصلاح والتّطوير، والتصدّي طبق القانون لأي اعتداء يتعرّض له المحامون أو ينال من اعتبارهم.

كما أبرزت الوزارة، حرصها على الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها السابقة مع الهياكل المهنية الممثلة للمحامين، والتفاعل إيجابيا في حدود الإمكانيّات المتاحة في إطار تشاركي دأبت الوزارة على السير فيه في كل ما يتعلّق بمشاغل المحامين، وتيسير ظروف مباشرتهم لمهامهم بالمحاكم.

وكانت الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، أصدرت بيانا يوم 11 سبتمبر الجاري، قرر فيه مجلسها حمل الشارة الحمراء لمدة أسبوع بداية من يوم 16 وإلى غاية 20 سبتمبر الجاري، احتجاجا على ما اعتبرته "تضييقات مسلطة على المحامين أثناء أدائهم لمهامهم"، وتنظيم وقفات احتجاجية أمام قصر العدالة بتونس وبمقرات المحاكم الابتدائية بمرجع نظر بقية الفروع الجهوية، والدخول في تحركات احتجاجية بداية من 18 سبتمبر 2024.

ولفت المجلس إلى "معاينته لانتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين أثناء أدائهم لمهامهم من حرمان البعض من حق الاطلاع على الملفات القضائية وحق الترافع وحق زيارة موكليهم والتضييق عليهم وتعمد اهانتهم والاعتداء عليهم"، مشيرا إلى "تواصل نقلة القضاة وتعيينهم في خطط وظيفية بمجرد مذكرات عمل صادرة عن وزيرة العدل في ظل عدم تركيز المجلس الأعلى للقضاء.

webdo.tn

# وزارة العدل تنفي وجود إنتهاكات مسلطة على المحامين

5–7 minutes

---

وزارة العدل تنفي وجود إنتهاكات مسلطة على المحامين

نشرت وزارة العدل بيانا، اليوم الأحد 15 سبتمبر 2024، نفت من خلاله ما وصفتها بـ "الإدّعاءات مهما كان مأتاها" بوجود انتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم أو بمناسبتها سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية أو حرمانهم من حق الاطلاع على الملفات القضائية أو الترافع أو زيارة موكليهم.

وأوضحت الوزارة في بلاغها أنّ "حقّ الدّفاع يُمارس في كنف الاحترام التام للقانون ووفقا للضوابط المقرّرة به وأنّ التتبّعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف آخر".

وأكدت الوزارة على احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتّخذة في شأن تلك التجاوزات وتمسّكها المطلق بضمانات استقلاليّة القضاء وحق الدفاع في إطار المساواة التامّة بين الجميع والامتثال لعلويّة القانون.

وتابعت أنها "تبقى حريصة كلّ الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي بها جديرة وأهمية الدور الذي تضطلع به، كمكوّن من مكوّنات الأسرة القضائية للارتقاء بالمنظومة القضائية بما ينسجم مع برامج الإصلاح والتطوير، والتصدّي طبق القانون ضدّ أي اعتداء يتعرّض له السادة المحامين أو ينال من اعتبارهم".

وأردفت وزارة العدل أنها حريصة على "الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها السابقة مع الهياكل المهنية الممثلة للمحامين والتفاعل إيجابيا في حدود الإمكانيّات المتاحة كل ذلك في إطار النهج التشاركي الذي دأبت على السير فيه فيما يتعلق بمشاغل المحامين ذات العلاقة بقوانين المهنة وتيسير ظروف مباشرتهم لمهامهم بالمحاكم في إطار الارتقاء بالمنظومة القضائية بما يستجيب لتطلعات المتقاضين في عدالة ناجعة وناجزة وميسّرة." وفق نص البلاغ.

arabic.peopledaily.com.cn

# وزارة العدل التونسية ترد على هيئة المحامين وتنفي وجود انتهاكات مسلطة على المحامين

*F_100560*

4-5 minutes

---

تونس 15 سبتمبر 2024 (شينخوا) أكدت وزارة العدل التونسية، اليوم (الأحد)، على احترامها الكامل للقانون، وعلى تمسكها بضمانات استقلالية القضاء وحق الدفاع، وذلك في رد على هيئة المحامين التونسيين التي قررت في وقت سابق سلسلة من الاحتجاجات على ما وصفته بـ" التضييقات المسلطة على المحامين أثناء أداء مهامهم".

ونفت وزارة العدل التونسية في بيان نقلته مساء اليوم وكالة الأنباء التونسية الرسمية " الادعاءات بوجود انتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين، أو بالتعدي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم، سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية، أو حرمانهم من حق الاطلاع على الملفات القضائية أو الترافع أو زيارة موكليهم".

وشددت على أن "حق الدفاع يمارس في كنف الاحترام التام للقانون، ووفقا للضوابط المقررة، وأن التتبعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي، شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف آخر".

وأكدت في هذا الصدد، على "احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتخذة في شأن تلك التجاوزات، وتمسكها بضمانات استقلالية القضاء وحق الدفاع، في إطار المساواة التامة بين الجميع والامتثال لعلوية القانون".

كما اكدت أيضا "الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي جديرة بها، نظرا لأهمية الدور الذي تضطلع به كمكون من مكونات الأسرة القضائية في الارتقاء بالمنظومة القضائية، والتصدي طبق القانون لأي اعتداء يتعرض له المحامون أو ينال من اعتبارهم".

ويأتي هذا البيان بعد 5 أيام من إعلان هيئة المحامين التونسيين أن مجلسها الوطني قرر الدخول في سلسلة من التحركات الاحتجاجية، منها حمل الشارة الحمراء وتنظيم وقفات ومقاطعة جلسات، احتجاجا على التضييق والانتهاكات الممارسة ضدهم.

وقالت هيئة المحامين في بيان وزعته يوم 11 سبتمبر الجاري، إن مجلسها الوطني قرر حمل الشارة الحمراء بداية من يوم غد الاثنين حتى يوم الجمعة القادم، لافتة في نفس الوقت إلى أنها ستنظم أيضا وقفات احتجاجية أمام قصر العدالة بتونس وأمام مقرات جميع المحاكم الابتدائية داخل البلاد يوم 18 من شهر سبتمبر الجاري.

وندد هيئة المحامين في بيانها بما وصفته بـ "التضييقات على الحريات، وتواتر استهداف المحامين والصحفيين والنقابيين والناشطين السياسيين والحقوقيين، بموجب قوانين زجرية أحكامها قاسية، من دون احترام الإجراءات القانونية وحقوق الدفاع، وبدون ضمانات قضائية".

radioexpressfm.com

# وزارة العدل تنفي وجود انتهاكات مسلطة على المحامين وتؤكد التزامها الراسخ باحترام القانون

*Written by: waed*

6–8 minutes

---

**أكدت وزارة العدل في بلاغ اليوم الأحد "التزامها الراسخ باحترام القانون ودعم الحماية القضائية للحقوق والحريات العامة والفردية، عمادها في ذلك قضاء نزيه ومستقل وحق دفاع مكفول ونفاذ للعدالة ميسّر وفقا لما نصّت عليه أحكام الدستور والمواثيق الدولية والتشاريع الجاري بها العمل"، يأتي ذلك تبعا للبيان الصادر عن الهيئة الوطنية للمحامين بتاريخ 11 سبتمبر 2024.**

كما نفت الوزارة "كل الإدّعاءات مهما كان مأتاها بوجود انتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم أو بمناسبتها سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية أو حرمانهم من حق الاطلاع على الملفات القضائية أو الترافع أو زيارة موكليهم".

كما أكدت أن "حق التقاضي يمارس في كنف الاحترام التام للقانون ووفقا للضوابط المقرّرة به. وأن التتبّعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف آخر".

هذا وشددت الوزارة على "احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتّخذة في شأن تلك التجاوزات وتمسّكها المطلق بضمانات استقلاليّة القضاء وحق الدفاع في إطار المساواة التامّة بين الجميع والامتثال لعلويّة القانون".

وأكدت على أنها "تبقى حريصة كل الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي بها جديرة وأهمية الدور الذي تضطلع به، كمكوّن من مكوّنات الأسرة القضائية للارتقاء بالمنظومة القضائية بما ينسجم مع برامج الإصلاح والتطوير، والتصدّي طبق القانون ضدّ أي اعتداء يتعرّض له السادة المحامين أو ينال من اعتبارهم".

كما أكدت "حرصها على الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها السابقة مع الهياكل المهنية الممثلة للمحامين والتفاعل إيجابيا في حدود الإمكانيّات المتاحة كل ذلك في إطار النهج التشاركي الذي دأبت الوزارة على السير فيه فيما يتعلق بمشاغل المحامين ذات العلاقة بقوانين المهنة وتيسير ظروف مباشرتهم لمهامهم بالمحاكم في إطار الارتقاء بالمنظومة القضائية بما يستجيب لتطلعات المتقاضين في عدالة ناجعة وناجزة وميسّرة".

وللتذكير قرّر مجلس الهيئة الوطنية للمحامين، حمل الشارة الحمراء لمدة أسبوع بداية من يوم 16 وإلى غاية 20 سبتمبر الجاري احتجاجا على ما اعتبرته "تضييقات مسلطة على المحامين أثناء أدائهم لمهامهم".

كما ستنظم الهيئة، حسب بيان لها، وقفات احتجاجية أمام قصر العدالة بتونس وبمقرات المحاكم الابتدائية بمرجع نظر بقية الفروع الجهوية يوم 18 سبتمبر الجاري بالاضافة الى مقاطعة التساخير والإعانات العدلية لمدة أسبوع بداية من 16 سبتمبر الجاري وذلك للمطالبة باصلاح مرفق العدالة والاستجابة للمطالب المهنية للمحاماة التونسية في أقرب الاجال" حسب نص البيان.

ولفت المجلس إلى "معاينته لانتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين أثناء أدائهم لمهامهم من حرمان البعض منهم من حق الاطلاع على الملفات القضائية وحق الترافع وحق زيارة موكليهم والتضييق عليهم وتعمد إهانتهم والاعتداء عليهم والمساس من كرامتهم واعتبارهم أثناء قيامهم بمهامهم لدى الوحدات الأمنية والسجنية، وتهديد البعض الأخر بالملاحقات والعقوبات الجزائية بمناسبة ترافعهم في بعض القضايا"

كما أشار إلى "تواصل نقلة القضاة وتعيينهم في خطط وظيفية بمجرد مذكرات عمل صادرة عن وزيرة العدل في ظل عدم تركيز المجلس الأعلى للقضاء الضامن لاستقلالية القضاء والقضاة من حيث الإعفاء والنقلة وإسناد الخطط الوظيفية مما أضفى مناخا يمس باستقلالية القضاء وسيادة القانون" وفق نصّ البيان.

وأكد على "أن احترام حق الدفاع ليس مجرد إجراء قانوني شكلي بل هو ركيزة أساسية من ركائز المحاكمة العادلة" داعيا جميع الجهات المعنية المتداخلة في الشأن القضائي "إلى وجوب التقيد والالتزام باحترام حق الدفاع واجراءات المحاكمة العادلة والنزيهة".

وحمّل وزارة العدل مسؤولية ما وصفه "بالوضع المتردي الذي آل إليه وضع القضاء والمحاماة نتيجة اعتماد المماطلة والتسويف بعدم الجدية في الاستجابة للمطالب المشروعة للمحاماة من حيث سن القانون الأساسي للمحاماة واصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بالإصلاح الهيكلي لصندوق الحيطة والتقاعد للمحامين والتكوين التخصصي المستمر ورقمنة المحاكم".

ودعا إلى تركيز المجلس الأعلى للقضاء وتركيز المحكمة الدستورية باعتبارها الضمان للتعديل بين السلط والحقوق والحريات المضمونة دستوريا.

تونس

# وزارة العدل تنفي التعدّي على المحامين أو تهديدهم أثناء أدائهم مهامهم

كتب: بوابة تونس 2024-09-15

نفت وزارة العدل اليوم الأحد، وجود انتهاكات على المحامين أو تهديدات أثناء تأديتهم مهامهم.

وقالت الوزارة في بيان إنّ "كل الادّعاءات مهما كان مأتاها بوجود انتهاكات جسيمة مسلّطة على المحامين أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم باللاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم أو بمناسبتها سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية أو حرمانهم من حق الاطلاع على الملفّات القضائية أو الترافع أو زيارة موكّليهم".

وأكّدت الوزارة أنّ "حقّ الدّفاع يمارس في كنف الاحترام التام للقانون ووفقا للضوابط المقرّرة به، وأنّ التتبّعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي شأنهم في ذلك شأن أيّ تجاوزات مرتكبة من قبل أيّ طرف آخر".

وشدّدت "على احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتّخذة في شأن تلك التجاوزات وتمسّكها المطلق بضمانات استقلاليّة القضاء وحق الدفاع في إطار المساواة التامّة بين الجميع والامتثال لعلويّة القانون".

وأشارت وزارة العدل إلى أنّها " تبقى حريصة كل الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي بها جديرة وأهمية الدور الذي تضطلع به، كمكوّن من مكوّنات الأسرة القضائية للارتقاء بالمنظومة القضائية بما ينسجم مع برامج الإصلاح والتّطوير، والتصدّي طبق القانون ضدّ أيّ اعتداء يتعرّض له السادة المحامون أو ينال من اعتبارهم".

كما أكّدت أنّها " تحرص على الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها السابقة مع الهياكل المهنية الممثلة للمحامين والتفاعل إيجابيا في حدود الإمكانيّات المتاحة كل ذلك في إطار النهج التشاركي الذي دأبت الوزارة على السير فيه في ما يتعلّق بمشاغل المحامين ذات العلاقة بقوانين المهنة وتيسير ظروف مباشرتهم لمهامهم بالمحاكم في إطار الارتقاء بالمنظومة القضائية بما يستجيب لتطلعات المتقاضين في عدالة ناجعة وناجزة وميسّرة".

ويأتي بيان وزارة العدل ردّا على بيان هيئة المحامين قبل أيام، الذي تطرّق إلى "معاينته لانتهاكات جسيمة مسلّطة على المحامين أثناء أدائهم لمهامهم مع حرمان البعض منهم من حقّ الاطلاع على الملفات القضائية، وحقّ الترافع وحقّ زيارة موكليهم، والتضييق عليهم وتعمّد إهانتهم والاعتداء عليهم والمساس من كرامتهم أثناء قيامهم بمهامهم لدى الوحدات الأمنية والسجنية، وتهديد البعض الآخر بالملاحقات والعقوبات الجزائية بمناسبة ترافعهم في بعض القضايا".

وأشار البيان إلى "استمرار نقل القضاة وتعيينهم في خطط وظيفية أخرى بمجرد مذكّرات عمل من وزيرة العدل، يمسّ باستقلالية القضاء وسيادة القانون".

كما أكّد "أنّ احترام حقّ الدفاع ليس مجرد إجراء قانوني شكلي، بل هو ركيزة أساسية من ركائز المحاكمة العادلة"، داعيا جميع الجهات المعنية المتداخلة في الشأن القضائي إلى "وجوب التقيّد والالتزام باحترام حقّ الدفاع وإجراءات المحاكمة العادلة والنزيهة".

وحمّل المجلس وزارة العدل مسؤولية ما وصفه بـ"الوضع المتردّي الذي آل إليه وضع القضاء والمحاماة، نتيجة اعتماد المماطلة والتسويف بعدم الجدية في الاستجابة للمطالب المشروعة للمحاماة"، وفق نص البيان.

nessma.tv

# وزارة العدل ترد على هيئة المحامين وتنفي وجود انتهاكات مسلطة على المحامين

نسمة

3–4 minutes

---

نفت وزارة العدل، في بيان أصدرته اليوم الأحد، الإدّعاءات بوجود انتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين، أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم، سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية، أو حرمانهم من حق الاطلاع على الملفات القضائية أو الترافع أو زيارة موكليهم.

وأكدت الوزارة، أن "حقّ الدّفاع يمارس في كنف الاحترام التام للقانون، ووفقا للضوابط المقرّرة به، وأنّ التتبّعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي، شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف آخر".

وشددت على احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتخذة في شأن تلك التجاوزات، وتمسّكها بضمانات استقلاليّة القضاء وحق الدفاع، في إطار المساواة التامّة بين الجميع والامتثال لعلويّة القانون، مؤكدة الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي جديرة بها، نظرا لأهمية الدور الذي تضطلع به كمكوّن من مكوّنات الأسرة القضائية في الارتقاء بالمنظومة القضائية، بما ينسجم مع برامج الإصلاح والتطوير، والتصدّي طبق القانون لأي اعتداء يتعرّض له المحامون أو ينال من اعتبارهم.

كما أبرزت الوزارة، حرصها على الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها السابقة مع الهياكل المهنية الممثلة للمحامين، والتفاعل إيجابيا في حدود الإمكانيّات المتاحة في إطار تشاركي دأبت الوزارة على السير فيه في كل ما يتعلق بمشاغل المحامين، وتيسير ظروف مباشرتهم لمهامهم بالمحاكم.

وكانت الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، أصدرت بيانا يوم 11 سبتمبر الجاري، قرر فيه مجلسها حمل الشارة الحمراء لمدة أسبوع بداية من يوم 16 وإلى غاية 20 سبتمبر الجاري، احتجاجا على ما اعتبرته "تضييقات مسلطة على المحامين أثناء أدائهم لمهامهم"، وتنظيم وقفات احتجاجية أمام قصر العدالة بتونس وبمقرات المحاكم الابتدائية بمرجع نظر بقية الفروع الجهوية، والدخول في تحركات احتجاجية بداية من 18 سبتمبر 2024.

ولفت المجلس إلى "معاينته لانتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين أثناء أدائهم لمهامهم من حرمان البعض من حق الاطلاع على الملفات القضائية وحق الترافع وحق زيارة موكليهم والتضييق عليهم وتعمد اهانتهم والاعتداء عليهم »، مشيرا إلى « تواصل نقلة القضاة وتعيينهم في خطط وظيفية بمجرد مذكرات عمل صادرة عن وزيرة العدل في ظل عدم تركيز المجلس الأعلى للقضاء".

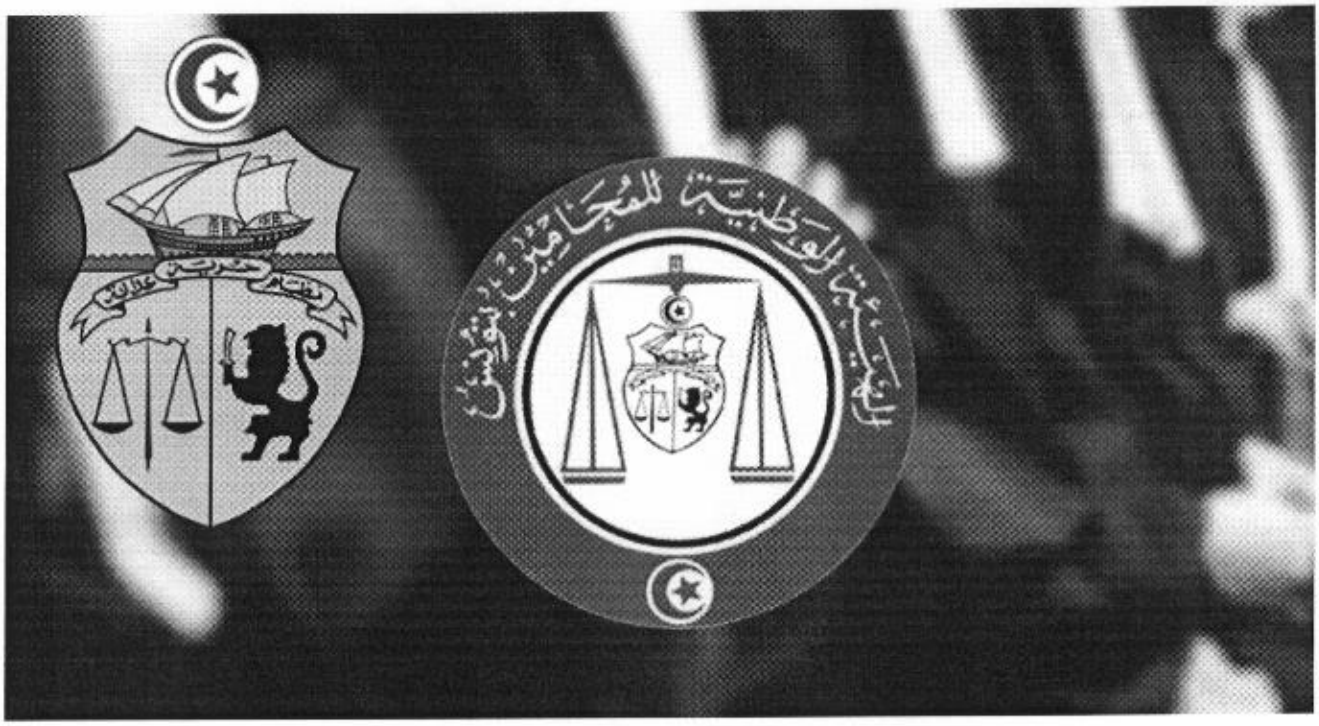


# وزارة العدل تنفي التعدّي على المحامين أو تهديدهم أثناء أدائهم مهامهم

ifm 16:45 - 2024 سبتمبر 15 الأحد

نفت وزارة العدل، في بيان أصدرته اليوم الأحد، الإدّعاءات بوجود انتهاكات جسيمة مسلّطة على المحامين، أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم، سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية، أو حرمانهم من حق الاطّلاع على الملفّات القضائية أو الترافع أو زيارة موكّليهم.

وأكدت الوزارة، أن حقّ الدّفاع يمارس في كنف الاحترام التام للقانون، ووفقا للضوابط المقرّرة به، وأنّ التتبّعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي، شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف آخر.

وشددت على احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتّخذة في شأن تلك التجاوزات، وتمسّكها بضمانات استقلاليّة القضاء وحق الدفاع، في إطار المساواة التامّة بين الجميع والامتثال لعلويّة القانون، مؤكدة الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي جديرة بها، نظرا لأهمية الدور الذي تضطلع به كمكوّن من مكوّنات الأسرة القضائية في الارتقاء بالمنظومة القضائية، بما ينسجم مع برامج الإصلاح والتّطوير، والتصدّي طبق القانون لأي اعتداء يتعرّض له المحامون أو ينال من اعتبارهم.

كما أبرزت الوزارة، حرصها على الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها السابقة مع الهياكل المهنية الممثلة للمحامين، والتفاعل إيجابيا في حدود الإمكانيّات المتاحة في إطار تشاركي دأبت الوزارة على السير فيه في كل ما يتعلّق بمشاغل المحامين، وتيسير ظروف مباشرتهم لمهامهم بالمحاكم.

وكانت الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، أصدرت بيانا يوم 11 سبتمبر الجاري، قرر فيه مجلسها حمل الشارة الحمراء لمدة أسبوع بداية من يوم 16 وإلى غاية 20 سبتمبر الجاري، احتجاجا على ما اعتبرته « تضييقات مسلطة على المحامين أثناء أدائهم لمهامهم »، وتنظيم وقفات احتجاجية أمام قصر العدالة بتونس وبمقرات المحاكم الابتدائية بمرجع نظر بقية الفروع الجهوية، والدخول في تحركات احتجاجية بداية من 18 سبتمبر 2024.

ولفت المجلس إلى « معاينته لانتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين أثناء أدائهم لمهامهم من حرمان البعض من حق الاطلاع على الملفات القضائية وحق الترافع وحق زيارة موكليهم والتضييق عليهم وتعمد اهانتهم والاعتداء عليهم »، مشيرا إلى « تواصل نقلة القضاة وتعيينهم في خطط وظيفية بمجرد مذكرات عمل صادرة عن وزيرة العدل في ظل عدم تركيز المجلس الأعلى للقضاء ».

وطنية

# وزارة العدل تنفي كل الادّعاءات بوجود انتهاكات جسيمة مسلّطة على المحامين

15 سبتمبر 2024 15:38

**نفت وزارة العدل في بلاغ لها اليوم الأحد كل الإدّعاءات مهما كان مأتاها بوجود انتهاكات جسيمة مسلّطة على المحامين أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم أو بمناسبتها سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية أو حرمانهم من حق الاطّلاع على الملفّات القضائية أو الترافع أو زيارة موكّليهم، .وذلك تبعا لما ورد بالبيان الصادر عن الهيئة الوطنية للمحامين بتاريخ 11 سبتمبر الجاري**

وذكّرت وزارة العدل بالتزامها الراسخ باحترام القانون ودعم الحماية القضائية للحقوق والحريات العامة والفردية، عمادها في ذلك قضاء نزيه ومستقل وحق دفاع مكفول ونفاذ للعدالة ميسّر وفقا لما نصّت عليه أحكام الدستور والمواثيق الدولية والتشاريع الجاري بها العمل.

وأكدت على أن حقّ الدّفاع يمارس في كنف الاحترام التام للقانون ووفقا للضوابط المقرّرة به. وأنّ التتبّعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف آخر.

وشددت على احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتّخذة في شأن تلك التجاوزات وتمسّكها المطلق بضمانات استقلاليّة القضاء وحق الدفاع في إطار المساواة التامّة بين الجميع والامتثال لعلويّة القانون.

و أبرزت أنها تبقى حريصة كل الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي بها جديرة وأهمية الدور الذي تضطلع به، كمكوّن من مكوّنات الأسرة القضائية للارتقاء بالمنظومة القضائية بما ينسجم مع برامج الإصلاح والتّطوير، والتصدّي طبق القانون ضدّ أي اعتداء يتعرّض له المحامون أو ينال من اعتبارهم.

ولفتت الوزارة الى أنها تحرص على الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها السابقة مع الهياكل المهنية الممثلة للمحامين والتفاعل إيجابيا في حدود الإمكانيّات المتاحة كل ذلك في إطار النهج التشاركي الذي دأبت الوزارة على السير فيه فيما يتعلّق بمشاغل المحامين ذات العلاقة بقوانين المهنة وتيسير ظروف مباشرتهم لمهامهم بالمحاكم في إطار الارتقاء بالمنظومة القضائية بما يستجيب لتطلعات المتقاضين في عدالة ناجعة وناجزة وميسّرة.

radionationale.tn

# وزارة العدل ترد على هيئة المحامين وتنفي وجود انتهاكات مسلطة على المحامين - الإذاعة الوطنية

4–5 minutes

---

ministere justice

## وزارة العدل ترد على هيئة المحامين وتنفي وجود انتهاكات مسلطة على المحامين

نفت وزارة العدل، في بيان أصدرته اليوم الأحد، الإدّعاءات بوجود انتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين، أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم، سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية، أو حرمانهم من حق الاطّلاع على الملفّات القضائية أو الترافع أو زيارة موكّليهم.

وأكدت الوزارة، أن حقّ الدّفاع يمارس في كنف الاحترام التام للقانون، ووفقا للضوابط المقرّرة به، وأن التتبعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي، شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف آخر.

وشددت على احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتّخذة في شأن تلك التجاوزات، وتمسّكها بضمانات استقلاليّة القضاء وحقّ الدفاع، في إطار المساواة التامّة بين الجميع والامتثال لعلويّة القانون، مؤكدة الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي جديرة بها، نظرا لأهمية الدور الذي تضطلع به كمكوّن من مكوّنات الأسرة القضائية في الارتقاء بالمنظومة القضائية، بما ينسجم مع برامج الإصلاح والتطوير، والتصدّي طبق القانون لأي اعتداء يتعرّض له المحامون أو ينال من اعتبارهم.

كما أبرزت الوزارة، حرصها على الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها السابقة مع الهياكل المهنية الممثلة للمحامين، والتفاعل إيجابيا في حدود الإمكانيّات المتاحة في إطار تشاركي دأبت الوزارة على السير فيه في كل ما يتعلّق بمشاغل المحامين، وتيسير ظروف مباشرتهم لمهامهم بالمحاكم.

وكانت الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، أصدرت بيانا يوم 11 سبتمبر الجاري، قرر فيه مجلسها حمل الشارة الحمراء لمدة أسبوع بداية من يوم 16 وإلى غاية 20 سبتمبر الجاري، احتجاجا على ما اعتبرته « تضييقات مسلطة على المحامين أثناء أدائهم لمهامهم »، وتنظيم وقفات احتجاجية أمام قصر العدالة بتونس وبمقرات المحاكم الابتدائية بمرجع نظر بقية الفروع الجهوية، والدخول في تحركات احتجاجية بداية من 18 سبتمبر 2024.

ولفت المجلس إلى « معاينته لانتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين أثناء أدائهم لمهامهم من حرمان البعض من حق الاطلاع على الملفات القضائية وحق الترافع وحق زيارة موكليهم والتضييق عليهم وتعمد اهانتهم والاعتداء عليهم »، مشيرا إلى « تواصل نقلة القضاة وتعيينهم في خطط وظيفية بمجرد مذكرات عمل صادرة عن وزيرة العدل في ظل عدم تركيز المجلس الأعلى للقضاء ».

توقيت الإدراج 15.09.2024 16:28
آخر تحيين 15.09.2024 16:28

ar.tunisienumerique.com

# وزارة العدل تردّ على بيان الهيئة الوطنية للمحامين - تونس - أخبار تونس

4–5 minutes

---

في ردّها على البيان الصادر عن الهيئة الوطنية للمحامين بتاريخ 11 سبتمبر 2024، ذكرت وزارة العدل بالتزامها الراسخ بإحترام القانون ودعم الحماية القضائية للحقوق والحريات العامة والفردية.

ونفت الوزارة في بيان أصدرته اليوم الأحد 15 سبتمبر 2024، الإدّعاءات بوجود انتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين، أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم، سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية، أو حرمانهم من حق الاطلاع على الملفّات القضائية أو التّرافع أو زيارة موكليهم.

وأكدت الوزارة، أن حقّ الدّفاع يمارس في كنف الاحترام التام للقانون، ووفقا للضوابط المقرّرة به، وأنّ التتبّعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي، شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف اخر.

وشددت على احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتخذة في شأن تلك التجاوزات، وتمسّكها بضمانات استقلاليّة القضاء وحق الدفاع، في إطار المساواة التامّة بين الجميع والامتثال لعلويّة القانون، مؤكدة الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي جديرة بها، نظرا لأهمية الدور الذي تضطلع به كمكوّن من مكوّنات الأسرة القضائية في الارتقاء بالمنظومة القضائية، بما ينسجم مع برامج الإصلاح والتطوير، والتصدّي طبق القانون لأي اعتداء يتعرّض له المحامون أو ينال من اعتبارهم.

كما أبرزت الوزارة، حرصها على الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها السابقة مع الهياكل المهنية الممثلة للمحامين، والتفاعل إيجابيا في حدود الإمكانيّات المتاحة في إطار تشاركي دأبت الوزارة على السير فيه في كل ما يتعلق بمشاغل المحامين، وتيسير ظروف مباشرتهم لمهامهم بالمحاكم.

وكانت الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، أصدرت بيانا يوم 11 سبتمبر الجاري، قرر فيه مجلسها حمل الشارة الحمراء لمدة أسبوع بداية من يوم 16 وإلى غاية 20 سبتمبر الجاري، احتجاجا على ما اعتبرته « تضييقات مسلطة على المحامين أثناء أدائهم لمهامهم »، وتنظيم وقفات احتجاجية أمام قصر العدالة بتونس وبمقرات المحاكم الابتدائية بمرجع نظر بقية الفروع الجهوية، والدخول في تحركات احتجاجية بداية من 18 سبتمبر 2024.

alhorria.com

# وزارة العدل تنفي كل الإدّعاءات مهما كان مأتاها بوجود انتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين

*Mokhles*

3–4 minutes

image_title#

تبعا لما ورد بالبيان الصادر عن الهيئة الوطنية للمحامين بتاريخ 11 سبتمبر 2024، فإن وزارة العدل إذ تذكر بالتزامها الراسخ باحترام القانون ودعم الحماية القضائية للحقوق والحريات العامة والفردية، عمادها في ذلك قضاء نزيه ومستقل وحق دفاع مكفول ونفاذ للعدالة ميسّر وفقا لما نصّت عليه أحكام الدستور والمواثيق الدولية والتشاريع الجاري بها العمل، فإنها تؤكّد على ما يلي:

أولا: تنفي كل الإدّعاءات مهما كان مأتاها بوجود انتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم أو بمناسبتها سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية أو حرمانهم من حق الاطلاع على الملفات القضائية أو الترافع أو زيارة موكّليهم، كما تؤكّد على أن حقّ الدّفاع يمارس في كنف الاحترام التام للقانون ووفقا للضوابط المقرّرة به. وأنّ التتبّعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف آخر.

ثانيا: تشدّد على احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتّخذة في شأن تلك التجاوزات وتمسّكها المطلق بضمانات استقلاليّة القضاء وحق الدفاع في إطار المساواة التامّة بين الجميع والامتثال لعلويّة القانون. وتؤكّد على أنها تبقى حريصة كل الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي بها جديرة وأهمية الدور الذي تضطلع به، كمكوّن من مكوّنات الأسرة القضائية للارتقاء بالمنظومة القضائية بما ينسجم مع برامج الإصلاح والتطوير، والتصدّي طبق القانون ضدّ أي اعتداء يتعرّض له السادة المحامين أو ينال من اعتبارهم.

ثالثا: تحرص الوزارة على الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها السابقة مع الهياكل المهنية الممثلة للمحامين والتفاعل إيجابيا في حدود الإمكانيّات المتاحة كل ذلك في إطار النهج التشاركي الذي دأبت الوزارة على السير فيه فيما يتعلق بمشاغل المحامين ذات العلاقة بقوانين المهنة وتيسير ظروف مباشرتهم لمهامهم بالمحاكم في إطار الارتقاء بالمنظومة القضائية بما يستجيب لتطلعات المتقاضين في عدالة ناجعة وناجزة وميسّرة.

jomhouria.com

# وزارة العدل تنفي وجود انتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين

3-4 minutes

---



أخبار وطنية **وزارة العدل تنفي وجود انتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين**

نشر في 15 سبتمبر 2024 (17:14)

نفت وزارة العدل في بيان لها، اليوم الأحد، كلّ ما وصفتها بـ "الإدّعاءات مهما كان مأتاها" بوجود انتهاكات جسيمة مسلطة على المحامين أو بالتعدّي عليهم أو تهديدهم بالملاحقات الجزائية أثناء أدائهم لوظائفهم أو بمناسبتها سواء بالمحاكم أو بالمؤسسات السجنية والإصلاحية أو حرمانهم من حق الاطّلاع على الملفّات القضائية أو الترافع أو زيارة موكليهم.

وأكدت الوزارة على أن "حق الدفاع يُمارس في كنف الاحترام التام للقانون ووفقا للضوابط المقرّرة به"، وأن "التتبّعات الجزائية الجارية بشأن بعض المحامين كانت بناء على أفعال منسوبة إليهم تدخل تحت طائلة القانون الجزائي شأنهم في ذلك شأن أي تجاوزات مرتكبة من قبل أي طرف آخر"، وفق نصّ البيان.

وشدّدت وزارة العدل على "احترامها الكامل للقانون والإجراءات المتّخذة في شأن تلك التجاوزات وتمسّكها المطلق بضمانات استقلاليّة القضاء وحق الدفاع في إطار المساواة التامّة بين الجميع والامتثال لعلويّة القانون".

وأكدت أيضا على أنها "تبقى حريصة كلّ الحرص على إيلاء المحاماة المكانة التي هي بها جديرة وأهمية الدور الذي تضطلع به، كمكوّن من مكوّنات الأسرة القضائية للارتقاء بالمنظومة القضائية بما ينسجم مع برامج الإصلاح والتطوير، والتصدّي طبق القانون ضدّ أي اعتداء يتعرّض له السادة المحامين أو ينال من اعتبارهم"، وفق تأكيدها.

وأشارت الوزارة في بيانها، إلى حرصها على "الإيفاء بتعهّداتها والتزاماتها السابقة مع الهياكل المهنية الممثلة للمحامين والتفاعل إيجابيا في حدود الإمكانيّات المتاحة كل ذلك في إطار النهج التشاركي الذي دأبت الوزارة على السير فيه فيما يتعلق بمشاغل المحامين ذات العلاقة بقوانين المهنة وتيسير ظروف مباشرتهم لمهامهم بالمحاكم في إطار الارتقاء بالمنظومة القضائية بما يستجيب لتطلعات المتقاضين في عدالة ناجعة وناجزة وميسّرة"، وفق ما ورد في نصّ البيان.